بيـان مالـي

عن تطورات المالية العامة لشهر آب ٢٠٠٠

تحسن المالية العامة في شهر آب
تراجع عجز الموازنة ٦١% مقارنة مع شهر تموز

صحت توقعات وزارة المالية فيما يتعلق بتحسن الإيرادات في نهاية شهر آب، فقد أظهرت الاحصاءات النهائية التي لم تتناول في بيان ٩ أيلول الجاري إيرادات ماليات المناطق تحسناً كبيراً في مجمل الايرادات العامة.

عمليات الموازنة:

إن الأرقام الإجمالية لإيرادات الموازنة قد بلغت ٤٩٣,٥ مليار ليرة مقابل ٣٧٢,٦ مليار ليرة في شهر آب من العام ١٩٩٩ ومقابل مستوى إيرادات شهرية منذ مطلع السنة الحالية لغاية شهر تموز ٢٠٠٠ عن أعمال ١٩٩٩، تأرجح بين ٢٣٧ مليار ليرة و ٣٩٤ مليار ليرة. ومن الواضح أن الإنتهاء من فترة الإعفاء من الغرامات التي كان حددها ووسع نطاقها المجلس النيابي لتشمل تصريحات عام ٢٠٠٠ حتى نهاية آب الحالي وفق القانون ٢١٨، قد سمح للخزينة في استعادة وتيرة الإيرادات مع نفاذ مفعول القانون الذي أثّر بشكل سلبي كبير على مستوى الإيرادات طوال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، كما فسرته وشرحته البيانات السابقة لوزارة المالية.

ومن جراء هذه الزيادة في الإيرادات، فإن نسبة العجز في شهر آب ٢٠٠٠ لم تتعد ٢٣% مقابل ٥٢% في شهر تموز و ٥٣% في شهر حزيران من هذا العام ومقابل ٢٧% في شهر آب ١٩٩٩.

أما العجز المتراكم منذ بداية السنة وحتى آخر شهر آب ٢٠٠٠ فقد انخفض من ٤٦,٩% إلى ٤٣,٩%. وتتوقع وزارة المالية استمرار الاتجاه الهبوطي في العجز في الأشهر

المتبقية من السنة خاصة وأن النتائج المؤقتة لمجمل العجز في النصف الأول من شهر أيلول الحالي تشير إلى انخفاض العجز الإجمالي إلى ٣٣,٧%. ومن جراء هذه التطورات الإيجابية فإن الفائض الأولي في تنفيذ عمليات الموازنة ارتفع من ٥,٤٠% إلى ٧,٧% في نهاية آب ٢٠٠٠ وقد بلغ مقدار ٣٨٦,٣ مليار ليرة لبنانية.

والجدير بالملاحظة أيضاً أن إيرادات الموازنة المتراكمة منذ بداية السنة قد زادت في آخر شهر آب بمقدار ٤,٢% عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، على الرغم من كل العوامل المعاكسة المشار إليها آنفاً وفي البيانات السابقة.

توقعات المالية هي الصحيحة

وتلفت وزارة المالية نظر المحللين الاقتصاديين إلى أن هذه التطورات الإيجابية يجب أن تؤخذ في الحسبان في تحليل الوضع المالي في لبنان، لا سيما وأن التقارير المحلية والدولية والتي تناولت حتى الآن وضع المالية العامة في لبنان كانت قد اعتبرت أن الاتجاهات السلبية ستستمر، بل ستتفاقم حتى آخر السنة الحالية مستندة إلى التقارير المحلية ولم تأخذ بعين الاعتبار جميع المعطيات التي كانت قد أشارت إليها وزارة المالية في بياناتها السابقة. وقد جاءت هذه النتائج الأخيرة تدحض التوقعات المبالغ بتشاؤمها وتؤكد صوابية توقعات وزارة المالية التي كانت تنبه دائماً إلى عدم جواز اجتزاء الموضوع بأخذ النتائج بصورة شهرية أو فصلية وكأنها تعكس حتمياً النتائج السنوية.

عمليات الخزينة

أما على صعيد عمليات الخزينة، فإن النزيف مستمر كون مؤسسة كهرباء لبنان سحبت في شهر آب الحالي مبلغ ١٧٢,٥ مليار ليرة بين احتياجات تمويل استيراد الفيول وتسديد القروض الخارجية وفوائدها ليصبح المبلغ المسحوب على الخزينة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان منذ بداية السنة ٣٤٨,٣ مليار ليرة، هذا بالإضافة إلى مبلغ ١٩٠ مليار ليرة سحب من قبل البلديات على الخزينة. ومن جراء هذه التطورات زادت السحوبات على الخزينة ٦١,٥% عما كانت عليه عام ١٩٩٩، إذ أن المبالغ المسحوبة على الخزينة من خارج عمليات الموازنة هذه السنة بلغت ١٣٠٥ مليار ليرة مقابل ٨٠٨ مليار ليرة لنفس الفترة من العام الماضي.

التحسن ينسحب على الأشهر المتبقية

بالرغم من التطورات السلبية في عمليات الخزينة، فإن التحسن الكبير في مستوى عجز عمليات الموازنة قد أدى إلى انخفاض العجز الكلي (موازنة + خزينة) من مستوى ٦٠% في شهر حزيران ٢٠٠٠ و ٥٥,٤% في شهر تموز هذا العام إلى ٣٧% في شهر آب ٢٠٠٠، أما العجز الكلي المتراكم فقد انخفض من ٥٣,٤% إلى ٥١% وتتوقع وزارة المالية استمرار التحسن في انخفاض العجز الإجمالي بسبب استمرار التطورات الإيجابية في عجز الموازنة.

وزارة المالية